



أصول الالتزام في القانون المدني الكويتي
(لغير الحقوقيين)
LECTURE HANDOUT # 3

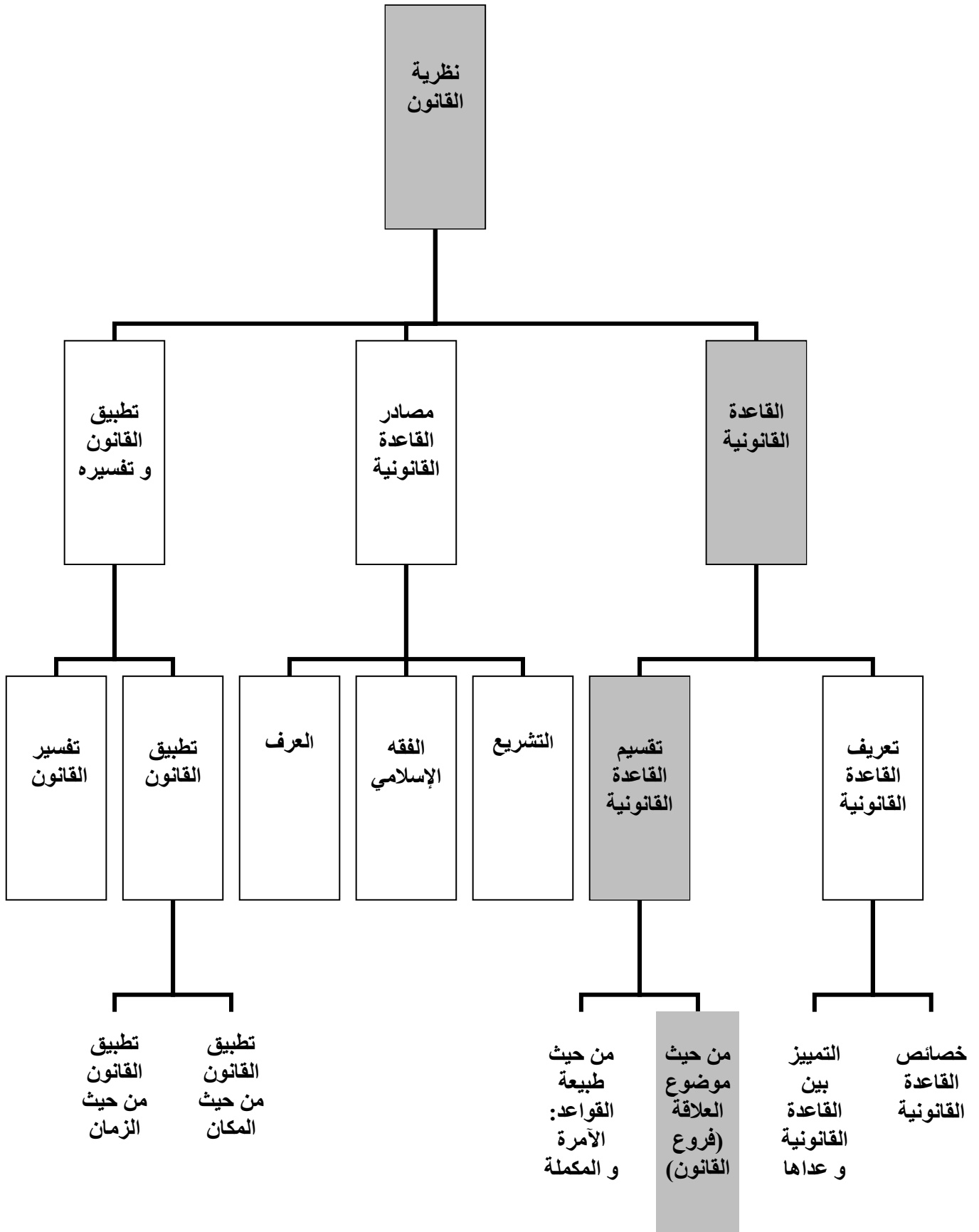
المدخل لدراسة العلوم القانونية
نظرية القانون

تقسيم القواعد القانونية
من حيث العلاقات التي تنظمها
(فروع القانون)
Branches of Law

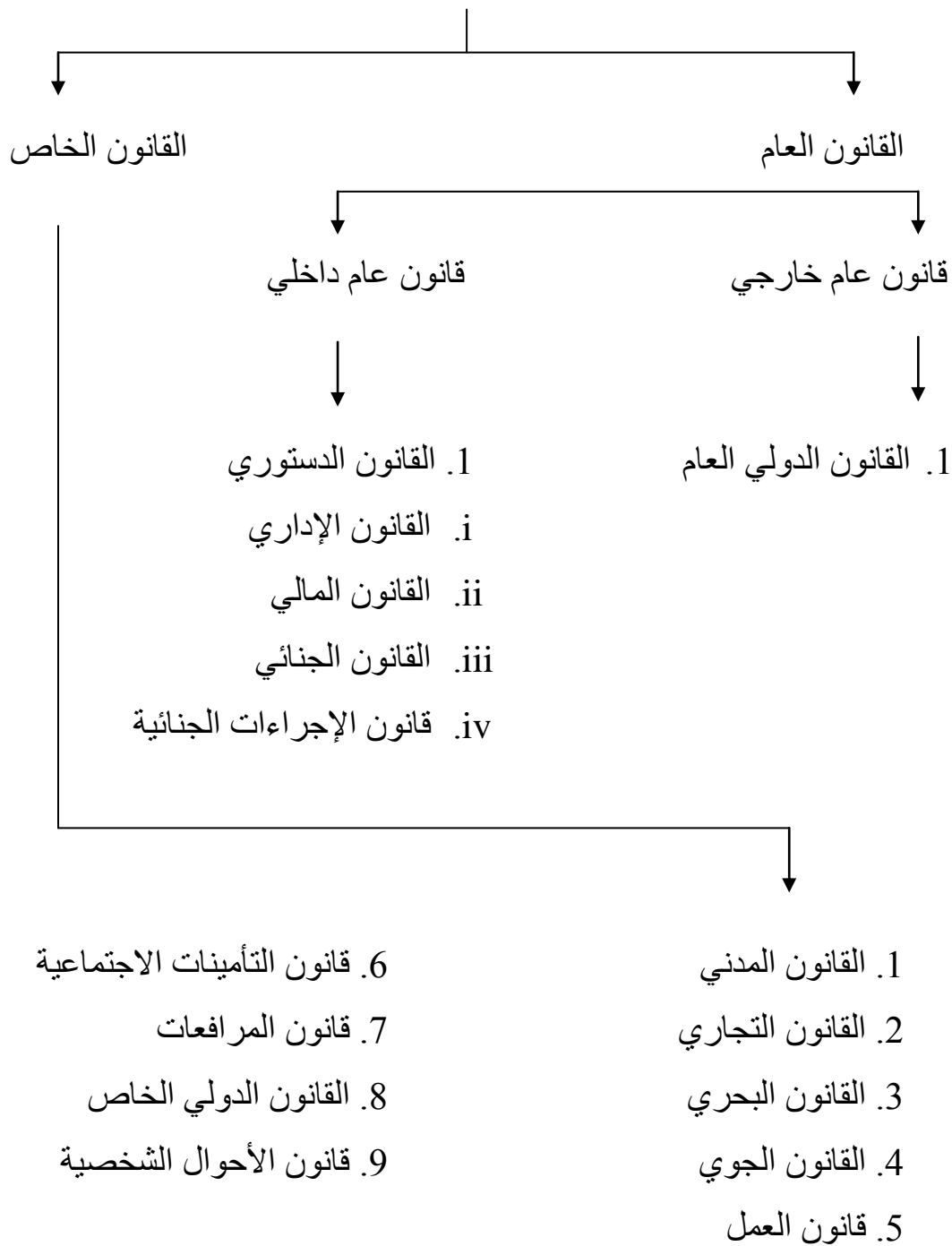
د. مشاعل عبد العزيز الهاجري
mashaal@law.kuniv.edu
قسم القانون الخاص
كلية الحقوق - جامعة الكويت

المحتويات

3 فلسفة التفرقة بين أقسام القانون
5 أقسام القانون
3 القانون العام
3 فروع القانون العام
4 القانون الخاص
4 فروع القانون الخاص
6 مسرد (Glossary)
7 للإطلاع (Supplemental Reading)



فروع القانون



فلسفة التفرقة بين أقسام القانون

- ينقسم القانون، من حيث موضوع العلاقات التي ينظمها، إلى قسمين رئيسيين:
 1. القانون العام ⇐ ينظم المسائل التي ترتبط بالصالح العام (علاقة الحاكم بالمحكوم)، بحيث يكون أحد أطراف العلاقة القانونية (على الأقل) الدولة باعتبارها شخص معنوي ذو سيادة وسلطان.
 2. القانون الخاص ⇐ ينظم علاقة علاقات الأفراد فيما بينهم (سواء أكانت مسائل متعلقة بالحالة الشخصية أو مرتبطة بالذمة المالية)، والعلاقات التي تكون الدولة طرفاً فيها كشخص اعتباري عادي.
- يختلف القانونين العام و الخاص عن بعضهما من حيث:

المسألة	القانون العام	القانون الخاص
الغاية	رعاية المصلحة العامة للمجتمع ككل	رعاية المصالح الخاصة للأفراد
أطراف العلاقة	تكون الدولة دائماً طرفاً باعتبارها ممثلةً للسلطة العامة، و ليس بصفة أقل من ذلك	لا يشترط وجود الدولة، فإذا كانت أحد أطراف العلاقة فإنها توجد بوصفها شخص اعتباري اعتيادي، كأبي فرد أو شركة
الأثار	<ol style="list-style-type: none"> 1. الامتيازات: للسلطة العامة في الدولة عدة امتيازات (إصدار قرارات تؤثر على الأفراد: إصدار العملة الوطنية - نزع ملكية عقار) 2. الأموال: أموال أشخاص القانون العام تخضع لنظام قانوني يختلف عن نظام الأموال الخاصة (لا يجوز تملكها بالتقادم، لا يجوز التصرف فيها / لا يجوز الحجز عليها) 3. المسؤولية: مسؤولية الأشخاص التابعين للسلطة ينظمها قانون الخدمة المدنية و القانون الإداري، بينما علاقات العمل الخاصة ينظمها قانون العمل 4. المنازعات: منازعات القانون العام ينظر فيها قضاء متخصص (القضاء الإداري)، بينما ينظر القضاء العادي في منازعات القانون الخاص 	

- أساس هذا التقسيم ← دور الدولة، باعتبارها سلطة عليا تمثل مصالح المجتمع، فتتميز في النظام القانوني عن غيرها من الأشخاص في الحقوق والواجبات.
- مثال: الحاجة إلى قطعة أرض: الدولة ⇐ تستملك الأرض (تتمين: قرار = علاقة سلطوية)
الفرد ⇐ يشتري / يستأجر الأرض (عقد: اتفاق = علاقة متكافئة)
- المصدر التاريخي لهذا التقسيم ← الفلسفة الرواقية - قانون الدولة يجب أن يكون ذا شقين:¹
 1. شق يقوم على العرف و العادات و التشريعات المحلية (قانون العلاقات الخاصة بين الأفراد).
 2. شق يشمل القانون الذي تدار الدولة على أساسه (القانون الملكي).

¹ نقولا زيادة، المسيحية و العرب، ط 4 (دمشق: قدمس للنشر و التوزيع، 2002)، ص. 41.

أقسام القانون

القانون العام

- تعريف القانون العام ← القانون الذي ينظم العلاقات القانونية التي تكون الدولة طرفاً فيها باعتبارها صاحبة السيادة.
- علاقات القانون العام (وضع سيادي للدولة):
 - علاقة الدولة بالمواطن المفروضة عليه الخدمة العسكرية
 - علاقة الدولة بالمجرم المرتكب لجريمة
 - علاقة الدولة بالمالك الذي تم استملاك عقاره (تأمين) / مصادرة أمواله (عقوبة)
 - علاقة الدولة بالممول الملتزم بدفع الضريبة
 - علاقة الدولة بالمتعاقدين في العقد الإداري الخاص بإدارة مرفق عام
- القانون العام يضع وسائل قهرية بيد الدولة:
 - فرض أعباء × تكاليف على الأفراد
 - التنفيذ المباشر دون اللجوء للقضاء
 - نزع الملكية للمصلحة العامة

فروع القانون العام

1. القانون الدولي العام :
 - تعريفه ← مجموعة القواعد القانونية المنظمة لعلاقات الدول فيما بينها، سواء في حالات السلم أو الحرب.
 - مصادره ← العرف الدولي / المعاهدات الدولية / المبادئ القانونية العامة.
 - وظيفته ← تنظيم علاقات الدول ببعضها البعض و بالمنظمات الدولية / التمثيل الدبلوماسي / عقد المعاهدات الدولية و تنفيذها / تنظيم الحروب (إعلان الحرب / الهدنة / الصلح / معاملة الأسرى / قواعد الحياد) / تنظيم استغلال الثروات الطبيعية في قاع البحار والمحيطات.
2. القانون الدستوري:²
 - تعريفه ← مجموعة القواعد القانونية التي:
 - تبين شكل الدولة (إمارة / ملكية / جمهورية)
 - تنظم العلاقة بين سلطات الدولة (السلطة التشريعية / السلطة التنفيذية / السلطة القضائية)
 - تحدد حقوق الأفراد و واجباتهم
 - موضوعاته (ابوابه) ← يتكون من 5 أبواب:
 - الباب الأول: الدولة و نظام الحكم
 - الباب الثاني: المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي
 - الباب الثالث: الحقوق والواجبات العامة
 - الباب الرابع: السلطات
 - الباب الخامس: أحكام عامة و أحكام مؤقتة
3. القانون الإداري:
 - تعريفه ← القواعد التي تنظم نشاط السلطة التنفيذية وكيفية أدائها لوظيفتها الإدارية، إضافة إلى تنظيم الفصل في المنازعات الإدارية.³

² صدر دستور دولة الكويت في 11 نوفمبر 1962.

- مصادره ← متناثرة: الدستور / قوانين متفرقة (قانون الخدمة المدنية / أحكام القضاء الإداري)
- خصائصه ← أنه حديث النشأة، دائم التطور، قضائي المصدر / و متعذر التقنين بشكل شامل (بسبب تشعب المواد الإدارية، و تغييرها المستمر)

4. القانون المالي:

- تعريفه ← القانون الذي يعنى بمالية الدولة فينظم كيفية تحصيلها، صرفها، و الرقابة عليها (الميزانية العامة: الإيرادات: ضرائب – غرامات – رسوم - جمارك / المصروفات: رواتب / أثمان / تعويضات).

5. القانون الجنائي (القانون الجزائي / قانون العقوبات):⁴

- تعريفه ← وهو القانون الذي يحدّد الجرائم والعقوبات المقررة لكل منها.
- أنواع الجرائم ← جنایات / جنح / مخالفات.

6. قانون الإجراءات و أصول المحاكمات الجزائية:⁵

- تعريفه ← مجموعة القواعد القانونية تنظم الإجراءات التي تتبع لتحقيق الجرائم ومحاكمة الجاني.

القانون الخاص

- القانون الخاص ← القانون الذي ينظم العلاقات بين الأفراد وبعضهم البعض / بين الأفراد و الدولة بصفتها غير ذات سيادة. (كما لو استأجرت الدولة بيتاً أو باعت مالا: تدخل عندئذ كشخص اعتباري ليس ذو سيادة: الشركة / الجمعية / الحزب – فينظم وضعها القانون الخاص)
- علاقات القانون الخاص (وضع غير سيادي للدولة) – للدولة نفس حقوق الأفراد وواجباتهم (الدولة مالكة / دائنة / مدينة / متعاقدة / طرف في نزاع قضائي / الخ).

فروع القانون الخاص

1. القانون المدني:⁶

- تعريفه ← القانون الذي ينظم علاقات الأشخاص المالية فيما بينهم (المعاملات المالية: الالتزامات / مصادر ها / آثارها / أوصافها / انتقالها انقضائها).
- تطوره ← مر بعدة مراحل:
 - i. الفترة منذ قيام الدولة إلى 1938: مذهب الإمام مالك (أهل السنة)، مذهب الإمام جعفر الصادق (الشيعة الإمامية/الجعفرية)، لجان الحرف، إضافة إلى بعض الأعراف و العادات السائدة.
 - ii. 1925: المحكمة الملحقة بدار الاعتماد البريطاني (ألغيت في عام 1960).
 - iii. 1938: مجلة الأحكام العدلية (تقنين للفقهاء الحنفي).
 - iv. 1940: قانون الغوص الصادر في 29 مايو 1940 (أول قانون عصري في دولة الكويت).
 - v. 1959: قانون تنظيم القضاء رقم 19/1959 (البداية الفعلية للنهضة التشريعية).
 - vi. 1961: قانون التجارة رقم 2/1961 و قانون تنظيم الالتزامات الناشئة عن العمل غير المشروع رقم 6/1961.
 - vii. القانون المدني رقم 67/1980 (القانون المقارن: القانون المدني الفرنسي، التجربة المصرية).

³ نصت المادة 169 من الدستور على أن "ينظم القانون الفصل في الخصومات الإدارية بواسطة غرفة أو محكمة خاصة يبين القانون نظامها"، و عليه، فقد صدر المرسوم بقانون بإنشاء الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية الصادر في 17 فبراير 1981.

⁴ قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960، الذي لحقته عدة تعديلات أبرزها هو التعديل بالقانون رقم 31 لسنة 1981.

⁵ صدر في 2 يونيو 1960.

⁶ المرسوم بقانون رقم 67 لسنة 1980.

○ نطاقه ← هو الشريعة العامة لكافة قوانين القانون الخاص الأخرى، بحيث يرجع إليه فيما لم يرد بشأنه نص في أي فرع منها.

2. القانون التجاري:⁷

- تعريفه ← مجموعة القواعد التي تنظم العمل التجاري.
- نطاقه ← الشروط الواجب توافرها في التاجر /الالتزامات التي تقع على عاتقه / تحديد الأعمال التجارية / أدوات التعامل التجاري/ وأحكام الملكية التجارية / وتنظيم شهر إفلاس التاجر.
- خصوصيته ← ضرورات العمل التجاري، لا سيما اعتبارات السرعة / الثقة / الائتمان / التوسع.

3. القانون البحري:⁸

- تعريفه ← مجموعة القواعد المنظمة لأعمال الملاحة البحرية، أي العلاقات التي تكون السفينة طرفاً فيها.
- نطاقه ← بيع السفينة و تأجيرها /التأمين على السفينة ومشحوناتها / عقد النقل البحري / التصادم و الإنقاذ.

4. القانون الجوي:⁹

- تعريفه ← مجموعة القواعد المنظمة للملاحة الجوية وما ينشأ عنها من علاقات.
- نطاقه ← ملكية الطائرة / جنسيتها / تسجيلها / عقد النقل الجوي للبضائع و الركاب / المسؤولية عن الأضرار التي قد تصيب الركاب / المعاهدات الدولية للنقل الجوي.

5. قانون العمل:¹⁰

- تعريفه ← مجموعة القواعد التي تنظم العلاقة بين العامل ورب العمل.
- نطاقه ← عقد العمل و ما يترتب عليه من: الأجور / حوادث العمل/ ساعات العمل / الراحة الأسبوعية / الإجازات / مكافأة نهاية الخدمة / المعاش التقاعدي (التأمينات الاجتماعية).

6. قانون التأمينات الاجتماعية:¹¹

- تعريفه ← مجموعة القواعد التي تهدف إلى تأمين الفرد من الأخطار التي تتهدده في مصدر رزقه (شيخوخة / عجز / مرض / وفاة / إصابات عمل)
- وسائله ← استقطاع اشتراكات دورية من مداخل الجماعة (الدولة / صاحب العمل / الأفراد المؤمن عليهم)

7. قانون المرافعات (قانون أصول المحاكمات المدنية):¹²

- تعريفه ← مجموعة القواعد التي تكفل حماية الحقوق واقتضاءها.
- نطاقه ← تنظيم تشكيل المحاكم /اختصاصها / وإجراءات التقاضي / الإثبات/ صدور الأحكام / الطعن فيها / تنفيذها / الخ .

8. القانون الدولي الخاص (تنازع القوانين):¹³

- تعريفه ← مجموعة القواعد القانونية (قواعد الإسناد / الإحالة) التي تبين المحكمة المختصة، والقانون الواجب التطبيق على المنازعات ذات العنصر الأجنبي. فينظم وسائل حسم النزاع بين الأطراف عندما تكون عناصر العلاقات القانونية من الأشخاص / الوقائع قد حدثت بين أطراف ينتمون لدول مختلفة.

⁷ قانون التجارة رقم 68 لسنة 1980.

⁸ المرسوم بقانون التجارة البحرية رقم 28 لسنة 1980.

⁹ المواد 205 إلى 222 من قانون التجارة رقم 68 لسنة 1980.

¹⁰ قانون العمل في القطاع الأهلي رقم 3 لسنة 1964، و قانون تنظيم علاقات العمل في قطاع الأعمال النفطية رقم 28 لسنة 1969.

¹¹ قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976.

¹² المرسوم بقانون المرافعات المدنية و التجارية رقم 38 لسنة 1980.

¹³ القانون رقم 5 لسنة 1961 بتنظيم العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي.

9. قانون الأحوال الشخصية:

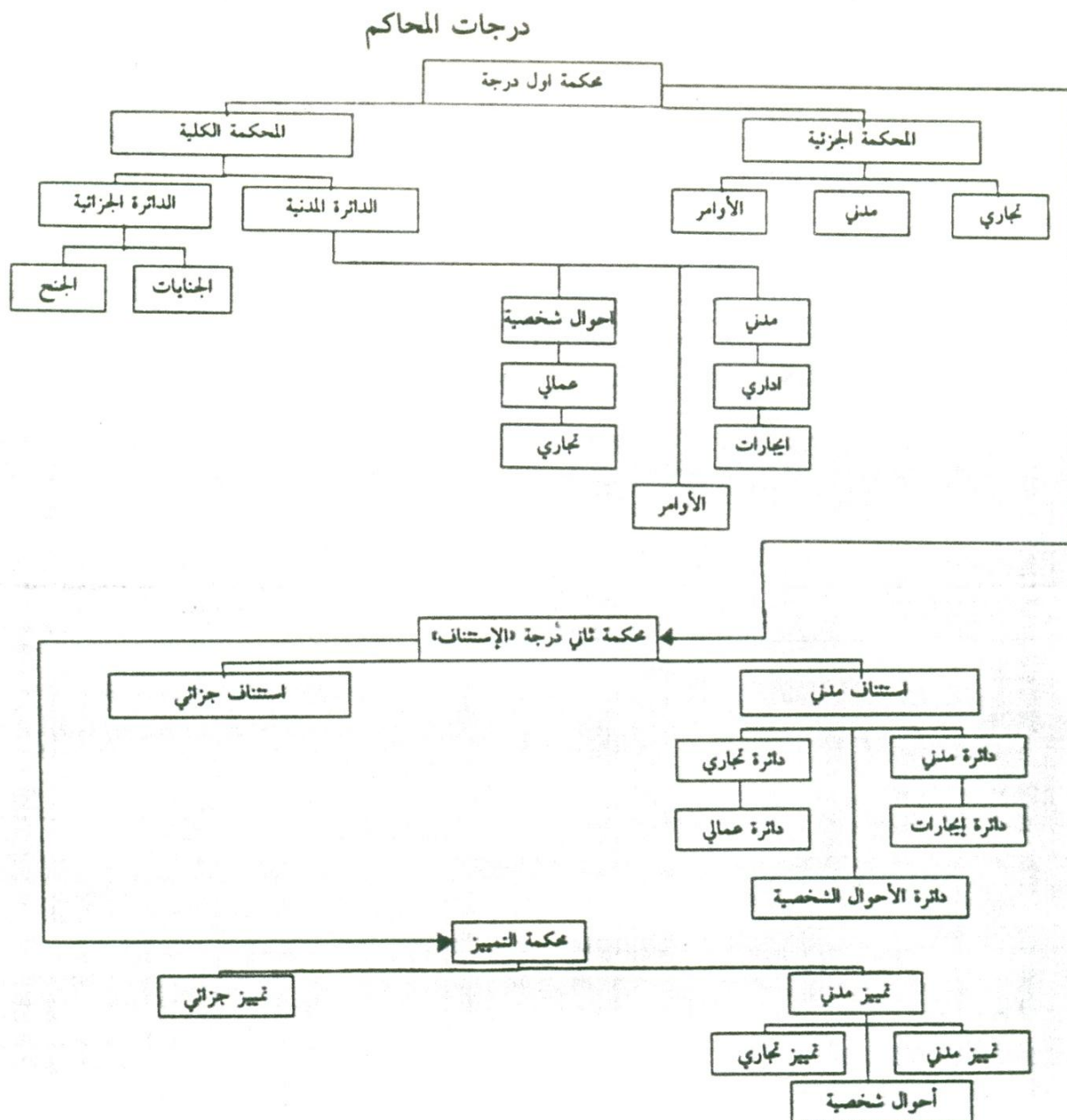
- تعريفه ← هو مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم علاقة أفراد الأسرة فيما بينهم.
- نطاقه ← تنظيم علاقات الزواج و الطلاق وما ينشأ عنه من ولادة و نسب وولاية ورضاع وحضانة، إضافة أحكام الوصية والميراث والولاية على النفس.
- مصدره ← يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية.

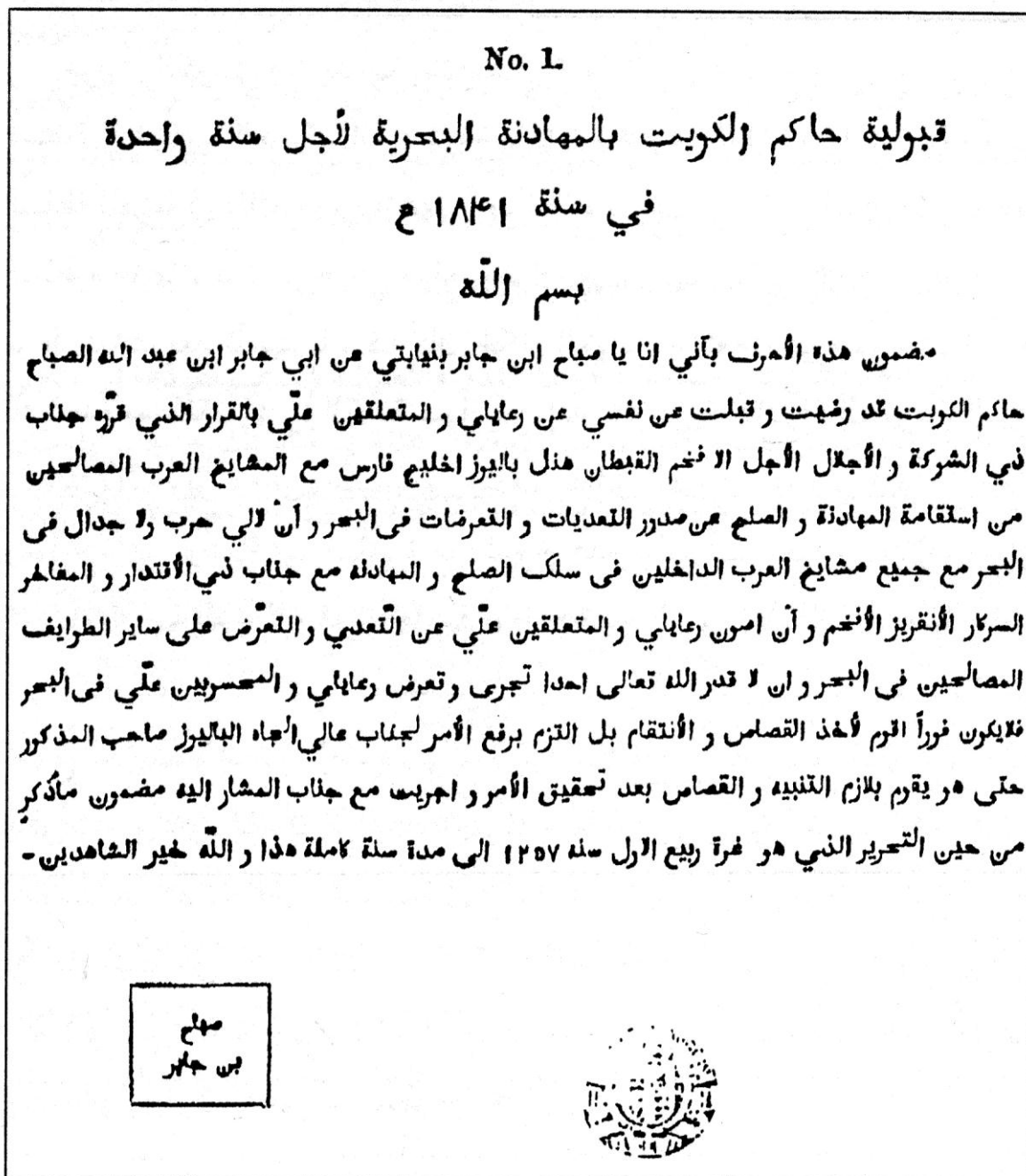
مسرد (Glossary)*

English Term	Arabic Term	Notes
Public law	القانون العام	
International law	القانون الدولي	
Constitutional law	القانون الدستوري	
Administrative law	القانون الإداري	
Fiscal law	القانون المالي	
Penal law	القانون الجنائي	
Private law	القانون الخاص	
Civil law	القانون المدني	
Commercial law	القانون التجاري	
Air law	القانون الجوي	
Maritime law	القانون البحري	
Labor law	قانون العمل	
Law of civil procedure	قانون المرافعات	
Family law	قانون الأحوال الشخصية	
Private international law (conflict of laws)	القانون الدولي الخاص (تنازع القوانين)	

* Terms indicated in the Glossary are primarily in English. Italicized terms are in French or Latin, unless otherwise specified.

تطبيقات – درجات المحاكم الكويتية (قانون المرافعات)





نسخة من الاتفاقية التي أبرمها الشيخ جابر بن عبدالله الصباح
مع الإنجليز سنة ١٨٤١ م (١٢٥٧ هـ).

¹⁴ طلال سعد الرميضي، الكويت و الخليج العربي في السلطنة العثمانية (الكويت: دن، 2009)، ص. 63.

لإطلاع (Supplemental Reading)

باللغة العربية:

1. إبراهيم أبو الليل و محمد الألفي، المدخل إلى نظرية القانون ونظرية الحق (الكويت: جامعة الكويت، 1986).
2. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، أصول القانون – الجزء الأول: نظرية القانون (الكويت: جامعة الكويت، 2006).
3. أحمد سعيد الزقرد، النظرية العامة للحق (المنصور: دار أم القرى، 1993).
4. بدر جاسم اليعقوب، أصول الالتزام في القانون المدني الكويتي، ط 6 (الكويت: جامعة الكويت، 2003).
5. جلال علي العدوي، رمضان أبو السعود، محمد حسن قاسم، الحقوق وغيرها من المراكز القانونية (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1996).
6. حسام الدين كامل الأهواني و محمد محمد أبو زيد، فكرة القانون: تقسيم القانون، تفسيره، تطبيقه (القاهرة: دار الإيمان للطباعة والأوفست، 1992).
7. حليلة بلال عبد الله و مصطفى عبد الجواد، المدخل لدراسة القانون (الكويت: مكتبة دار البيان، 2000).
8. خميس خضر، المدخل للدراسات القانونية الجزء الثاني نظرية الحق (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 1986).
9. رمضان محمد أبو السعود و محمد حسن قاسم، مبادئ القانون: المدخل إلى العلوم القانونية والالتزامات (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1990).
10. عاطف عبد الحميد حسن، المدخل لدراسة القانون: نظرية القاعدة القانونية (الكويت: أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، 2004).
11. عبد المنعم البدر اوي، فتحي عبد ارحيم عبد الله، أبو زيد عبدا لباقي، مدخل للقانون نظرية القانون ونظرية الحق (المنصورة: مكتبة الجلاء الجديد، 1981).
12. عبد الحميد عثمان الحنفي، المدخل لدراسة العلوم القانونية (المنصورة: مكتبة العالمية، 1992).
13. عبد الحي حجازي، المدخل لدراسة العلوم القانونية: القانون وفقا للقانون الكويتي (الكويت: جامعة الكويت، 1972).
14. عبد الرزاق حسين يس و حمدي محمد عفيفي، دروس في مبادئ القانون (أسبوط: جامعة أسبوط، 1991).
15. محمد حسام محمود لطفي و محمد عبد الظاهر حسين، المدخل للدراسات القانونية: نظرية القانون (القاهرة: المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، 1991).
16. محمود عبد الرحمن محمد، الطول الشخصي دراسة مقارنة في القانونين المصري والفرنسي (القاهرة: دار النهضة العربية، 1993).
17. مصطفى أحمد عبدا لجواد، الوجيز في مقدمة الدراسات القانونية النظرية العامة للحق (القاهرة: جامعة القاهرة، 1993).
18. موسى رزيق، مدخل إلى دراسة القانون (الشارقة: جامعة الشارقة، 2004).
19. نجيب محمد بكير، موجز محاضرات في نظرية القانون وأحكامه: القانون المدني (القاهرة: مكتبة عين شمس).

باللغة الانجليزية:

1. Barry Nicholas, *The French Law of Contract*, 2nd edn (Oxford: Clarendon Press, 1992).
2. F H Lawson, A E Anton and L Neville Brown, *Amos and Walton's Introduction to French Law*, 3rd edn (Oxford: Clarendon P1).
3. Hossam El-Ehwany and Nader Mohamed Ibrahim, *Introduction to Law*, Part I: The Theory of Law (Beiruth: Al-Halabi Legal Publications, 2004).
4. John Bell, Sophie Boyron and Simon Whittaker, *Principles of French Law* (Oxford: Oxford University Press, 1998).
5. *The French Civil Code: Revised Edition as Amended to 1 July 1994*, trans. by John H Crabb (Littleton: Rothman & Co/Kluwer Law and Taxation Publishers, 1995).
6. Walter Cairns and Robert McKeon, *Introduction to French Law* (London: Cavendish Publications Ltd, 1998).

باللغة الفرنسية:

1. François Terré, *Introduction générale au droit*, (Paris: Dalloz, 2000), p. 81-92.